

Résumés

Année du Maghreb - juin 2024

Traduits en arabe par : Maxime ADEL

مُلَخَّصَات

السَّنة المَغَارِبِيَّة – حزيران/يونيو ٢٠٢٤

تَعْرِيْب : مكسيم عادل

(1) Joyeux, Melina, Tisser dans le désert : interactions et adaptations autour d'un ouvrage missionnaire au Mzab (1892-1950).

Résumé :

(1) جَوَايُو، مِيلِينَا، الْحِيَاكَةُ فِي الصَّحْرَاء : تَفَاعَلَات وَتَكْيِفَات حَوْل المَشْغَل التَّبشِيرِي فِي مَزَاب (1892-1950).

مُلَخَّص :

من خلال دراسة حالة تتمحور حول موقع غرداية، عاصمة مزاب [وادي ميزاب]، يدرس هذا المقال إعادة تشكيل إرسالية جماعة كاثوليكية نسائية، الراهبات التبشيريات للسيدة الأفريقية - المعروفات باسم الأخوات النيصاوات-، على مدى ستة عقود من الاحتكاك بميدان العمل. إن ردود الفعل التي يؤدي إليها العمل التبشيري لدى مختلف مكونات السُّكَّان المحليين تتطلب تكيفات متتالية واستثماراً طويلاً في مواجهة النتائج الهزيلة التي تم التوصل إليها. ينتج عن ذلك تسلسلٌ زمني متباين مقارنةً بالمناطق الأخرى مثل منطقة القبائل وإفراط في الاستثمار في الأنشطة الحرفية حول مَشْغَل [مَعْمَل] الأخوات، وهو ما يشكل نقطة دخول للقيام تدريجياً بتفاعلات. إنَّ هذا العمل الخاص بمرکز للتدريب الفني والإنتاج الحرفي في آن واحد يُتيح للراهبات العمل مع الفتيات والنساء اللواتي يَكُنَّ أهدافاً رئيسية للمهمة. وهكذا يبدو مَشْغَل الأخوات وكأنه «عالم تواصل» تتخرط فيه راهباتٌ ونساءٌ من مزاب بشكل غير متساو وبأهداف مختلفة يُعاد تحديدها طوال العلاقة.

يتم تحليل هذا العمل التبشيري من خلال الأرشيفات المركزية للجماعة (اليوميات والوقائع، والتقارير السنوية، والمراسلات، والصور الفوتوغرافية)، غير المنشورة بمعظمها، والأرشيفات الخاصة بالمبشَّرين الإفريقيين أو الآباء البيض، الجماعة الذكورية التي يرتبط بها هذا العمل. إنَّ المصادر التبشيرية المتقاطعة مع أرشيفات الإدارة الاستعمارية والأدب الإثنوغرافي تقود إلى التساؤل عن الطريقة التي ترى بها الأخوات هذه التفاعلات وتفسرها، بينما تسعى إلى اكتشاف أدلة حول علاقة السُّكَّان المحليين بالمهمة.

في الجزء الأول، يتم إدراج المهمة ضمن محيطها الاجتماعي والسياسي والديني، وهي أسباب دَفَعَت الآباء المبشَّرين والسلطات الاستعمارية إلى استدعاء الأخوات البيض لِيَكُنَّ الراهبات اللاتي يَسْتَقَرَّرْنَ في مجتمع استعماري خاصّ دون الحصول على تدريب محدد. وعلى الرغم من دعم السلطات الاستعمارية فإن تَقَرُّبَهُنَّ الأول من السُّكَّان المحليين اتَّسَمَ بالتجاهل

والمواجهة. فكان العمل التبشيري يركّز إذن على مجموعات الأقليات، ممّا جعل الاستراتيجية الرسولية الأولية بسرعةٍ منتهية الصلاحية.

في مطلع القرن العشرين، أُعيد تنظيم المهمة أو البعثة لوضع مشغَل الأخوات في قلب الأعمال. ثم يتمحور النقاش حول دور الحياكة في الإستراتيجية التبشيرية وحول الطريقة التي أُسست بها الراهبات المشغَل كمركز حقيقي للحرف الاستعمارية. وهكذا تستثمر الأخوات في نشاط أنثوي يومي لدمجه في أطر جديدة مرتبطة بتنمية اقتصاد إمبريالي وبالسياسات الاستعمارية لتنمية «فنون السكّان الأصليين». إنهنّ يستولين على المهارات المحليّة ويُعدن توجيه الإنتاجات نحو السوق السياحية. وبما أنّ مشغَل الأخوات موجّه في المقام الأول إلى الفئات الأشدّ فقرًا فإنّه يكتسب بُعدًا اجتماعيًا من خلال قضية دفع رواتب للنساء. عندئذٍ يُسلط المقال الضوء على كل جوانب الغموض الذي يكتنف مسألة المساعدة من خلال العمل والتي تُواجه موازنات متواصلة بين غاياتها المختلفة وجماهيرها المتنوعة.

يركّز الجزء الأخير على حدود استراتيجيات التكيف هذه وعقبات العمل التبشيري. فمن الفشل في تشكيل جماعة مسيحية إلى المازق المتعددة التي واجهتها في الوصول إلى النساء الإباضيات أو في تطوير التعليم المدرسي، تعمل الأخوات باستمرار على إعادة ابتكار أعمالهن لمحاولة إدامتها. وعندما يقتربن من مجتمع مزاب عن طريق هوامشه فإنهنّ يشاركن في بلبلّة وإعادة تشكيل العلاقات بين مختلف الجماعات التي أفلقها اختلال التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاستعمار. وإذا لم يحقق النتائج المرجوة فإنهنّ يكتسبن تدريجيًا ألفة معينة مع فتيات مزاب ونسائها. كما تكشف هذه المحاولات المرتبكة أيضًا عن أشكال مقاومة للبعثة وتسلط الضوء على قدرة المزابيين على العمل في مواجهة الهيمنة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر المستعمرة؛ مزاب؛ المبشرون؛ النساء؛ مشغَل الأخوات.

(2) Ben Tarjem, Khansa, *Les effets paradoxaux du transfert des forces de sécurité en Tunisie* (juin 1955-mars 1956)

Résumé:

(2) بن ترحم، الخنساء، الآثار المتناقضة لنقل قوات الأمن في تونس (حزيران/يونيو 1955 - آذار/مارس 1956)

ملخص:

إنّ تونس هي أول دولة في الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية تشهد مرحلة من الحكم الذاتي الداخلي قبل الاستقلال. وقد بدأت هذه المرحلة في 3 حزيران/يونيو 1955 وانتهت في 20 آذار/مارس 1956. يهدف هذا المقال إلى تحليل عملية نقل مهارات حفظ النظام خلال هذه الفترة. إن نقل صلاحيات الشرطة ليس عملية متجانسة. إذ تتعلّق بشكل خاصّ ببنية الدولة المستعمرة وطُرق التحرُّر من الاستعمار (توقيت حركات المقاومة الوطنية ومُدتها وتنظيمها وكثافتها). يدرّس الجزء الأول تنظيم الحماية [الاستعمارية] والحفاظ على النظام الاستعماري بالإضافة إلى حركات المقاومة الوطنية التي تتميز بوجود حزب مُهيمن وهو حزب الدستور الجديد. إذ انخرط مع جهات فاعلة أخرى للحركة الوطنية في التمرد المسلّح (1952-1954) فأقام علاقات مهمة مع المقاتلين الوطنيين، المعروفين باسم «الفَلّاقَة»¹. سيُتيح هذا التحليل فهمًا أفضل للمفاوضات والقضايا المتعلقة بنقل الجهاز الأمني، وخاصة بعد الاقتراح الذي قدّمه بيير مينديس فرانس (Pierre Mendès-France)، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، لبدء مفاوضات من أجل حكم ذاتي داخلي وذلك خلال خطابه في تونس يوم 31 تمّوز/يوليو 1954. خلال هذه المفاوضات، طمّحت فرنسا إلى إبقاء أجزاء مهمة من الجهاز الأمني تحت سيطرتها لأطول فترة ممكنة. ويوضح الجزء الثاني هذه الاستراتيجية. فالحكومة الفرنسية فرّضت نقلًا تدريجيًا وبطيئًا لصلاحيات الشرطة. علاوة على ذلك، حاولت الاستيلاء على أجل غير مسمى على صلاحيات الاستخبارات ومراقبة الأراضي والتحكّم بالمناطق الحدودية من خلال إعادة تحديد مهام قوات حفظ النظام الداخلي وتحويلها إلى مهام دفاعية، على عكس ما هو معمول به في فرنسا القاريّة.

أدت شروط اتفاقيات الحكم الذاتي الداخلي في حزيران/يونيو 1955 إلى تقسيم الحركة الوطنية التونسية، ممّا أدّى إلى اندلاع حرب بين الأشقاء بين أنصار المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة وبين أنصار الأمين العام للحزب صلاح بن يوسف. لا تتعلّق نتيجة هذه المنافسة بعدد المؤيدين فحسب، بل تعتمد أيضًا على القدرة على حشد موارد الإكراه وعمليات الدعم الأجنبي، وخاصة الاستعماري والإقليمي. فعلى الرغم من أنّ البورقيبيين يمسكون زمام الحكومة التونسية، إلا أنّهم يعتمدون على الوصاية الفرنسية وموارد الشرطة الفرنسية لقمع خصومهم وهم يتفاوضون في الوقت نفسه مع فرنسا بشأن شروط تحرير تونس.

1 الفَلّاقَة : جَمْعُ «فَلّاق» (من الفعل العربي «فَلَّقَ» [= «شَقَّ»، أو «ضَرَبَ» بحسب المعنى الفينيقي والبولونيقي] أو من الاسم الأمازيغي «فلاق»). وهي مصطلح من شمال إفريقيا يُشير إلى كَلٍّ من يقوم بعملية فتح شيء لاستخراج محتواه أو تقسيم شيء إلى أجزاء. ثم تَطَوَّرَ المصطلحُ لِيطْلُقَ على أشخاص حَمَلُوا السلاح (شَقُّوا عَصَا الطاعة) من أجل استقلال بلادهم.

ولتفسير هذه المفارقة، يطرح هذا المقال فرضيةً مفادها أنّ المعارضة اليوسفية لمعاهدة الحكم الذاتي الداخلي لم تكن سبباً فقط في نقل جهاز قوات حفظ النظام، بل أيضاً في تسريع الاستقلال. ويدرس المقال كيف أنّ هذا النقل ليس الفعل الوحيد للقوة الاستعمارية. ففي الواقع، إنّ القوميّين يضعون يدهم على هذه العملية ويقاومونها ويستغلونها لإعادة تحديد علاقتهم بالهيمنة الاستعمارية ومكانتهم في الحركة الوطنية. ومن خلال استغلال الصراع اليوسفي، نجح البورقوبيون والحكومة التونسية في التفاوض على الدعم الفرنسي ضد خصومهم وفي تسريع نقل صلاحيات الشرطة وإنشاء قوة مسلحة شبيهة قانونية يسيطر عليها الحزب الدستوري الجديد. وقاموا بتوظيف هذه الميليشيات للقضاء على المعارضة اليوسفية بمباركة السلطات الفرنسية ودعمها. ومع ذلك، عندما لاقت المفاوضات من أجل الاستقلال صعوبات، أثار بورقبيّة خطر استئناف العنف بمبادرة من الحزب الدستوري الجديد وليس فقط اليوسفيين. وهكذا استخدمت قوات الشرطة الخاضعة لسيطرة الحكومة التونسية والميليشيات الدستورية الجديدة كوسيلة ضغط من أجل إنجاز المفاوضات.

الكلمات المفتاحية: تونس، الأمن، الشرطة، الاستقلال، بورقبيّة

(3) بونسي، أليساندرا، كوكو، فابريزيو، الأمن والدين في التحول الديمقراطي في تونس

ملخص :

على الرغم من عملية التحول الديمقراطي التي بدأت في عام 2011 والتي وُصِفَتْ غالبًا بأنها ناجحة (ستيپان [Stepan] 2012؛ فريدم هاوس [Freedom House] 2015؛ بوجيا [Bugeja] 2016)، وحتى عملية التراجع الأخيرة، لم تشهد بعض المؤسسات الوطنية التونسية سوى تغييرات طفيفة، لا بل لم تشهد أيّ تغيير. وهذا هو حال وزارة الداخلية ومجمل الأجهزة الأمنية التي تمت مناقشة إصلاحها في كثير من الأحيان ولكن لم يتمّ التنفيذ مطلقاً (جريوال [Grewal]، 2018). يركّز هذا البحث على التقاطع بين الأجهزة الأمنية وتحكّم الدولة بالدين، ويدرس دور الموظّفات الحكوميات العاملات في وزارة الشؤون الدينية، واللاتي يُسمّين «الواعظات». وفي إطار هذا البحث، يفهم الأمن على أنه قائم على «التزامات يومية وروتينية وأحياناً لاواعية» (أوكس [Ochs] 2011، ص 3) لممارسي القطاع الديني والأمني. ويتيح لنا تحليل عمل «الواعظات» تسليط الضوء على الروابط بين الروايات الأمنية المحلية والعالمية التي تؤكد على الدور المركزي للنساء في الحرب ضد الإرهاب بسبب صفاتهنّ «السلمية» الأصيلة المفترضة، ودورهنّ الحقيقي كراصدات في داخل نظام المراقبة والتحكّم. وكما تُؤكّد مُقدّم [Moghadam]، «في مرحلة توطيد النظام وبناء الدولة، تبرز إلى الواجهة قضايا الجندر [النوع الاجتماعي] والأسرة والعلاقات بين الذكور والإناث. وتصبح الدولة مُتحكّمة بالجندر» (1993، ص 94). ومع ذلك، فبدلاً من إنتاج سياسات جندرية جديدة تتماشى مع اللحظة التاريخية الجديدة، تعيد تونس حرقياً إنتاج المناقشات نفسها والأدوار الجندرية عينها التي كانت سائدة في السنوات الأخيرة.

ومن المثير للاهتمام أنّ عمل «الواعظات» يتموضع عند نقطة التقاطع بين القطاع الديني وقطاع الأمن في تونس، ممّا يسّط الضوء على دور الدولة في التحكّم بالخطابات والممارسات الدينية. ولدراسة أفضل لهذا التقاطع ولدور ممارسي الأمن في وضع التدابير الأمنية وتحديثها، ندرس خبرتهم اليومية وفهمهم لموقعهم داخل الأجهزة الأمنية. ومن خلال الاستعلام عن عملهم اليومي، هدفنا هو تسليط الضوء على الطريقة التي «يُحدّد بها الأمن القومي التجربة الفردية» (أوكس [Ochs] 2011، ص 3) وكيف يتم إعادة إنتاج الخطاب القومي عن الأمن في الحياة اليومية وكيف تقوم هذه الممارسات اليومية بدورها بتشكيل الأجهزة الأمنية. إنّ تحليل البعد «اليومي» أو «العادي» للأمن يعني التركيز على كيفية تفسير الممارسات الأمنية و/أو تكييفها و/أو التفاوض بشأنها من قبل مختلف الأفراد والمجموعات من منظور تجاربهم التي عاشوها (كراوفورد [Crawford] وهوتشينسون [Hutchinson]، 2016، ص 1190).

ومن خلال دراسة الممارسات الأمنية التي يُعاد إنتاجها في عمل الممارسين، يمكننا تحديد إنّ كانت السرديات الأمنية السائدة قد تمّ تكييفها أم التشكيك فيها وكيف تمّ ذلك (لوكمان [Luckham]، 2017)، وكيف يفهم أفراد ومجموعات محدّدة شرعنة الأنظمة الأمنية وسردياتها. وفي حين أنّ السياسات والممارسات الأمنية غالباً ما يُنظر إليها على أنها عملية نازلة من أعلى إلى أسفل وهرمية للغاية فإن تحليل الممارسات الأمنية على المستوى الجزئي

ينطوي على فهم البناء الاجتماعي للأمن كعملية أفقية. تُشكّل المؤسسة السياسية ممارساتٍ وسرديات الحكومة والمجتمع الدولي. إن عمل «الواعظات» أمر بالغ الأهمية لفهم الآلية الأمنية في تونس اليوم. علاوة على ذلك فإن وجود «الواعظات» منذ 2011 يندرج ضمن ديناميكية استمرارية السياسات الأمنية مع نظام بن علي. وفي الختام فإن دور «الواعظات» داخل جهاز التحكّم والمراقبة في تونس يتّوضع عند نقطة التلاقي بين تطوّر ممارسات المراقبة في العالم، في ظل الحرب العالمية على الإرهاب وتاريخ تحكّم الدولة بالدين في البلاد والذي يعود إلى سنوات بورقيبة.

تتألّف هذه المقالة من ثلاثة أقسام، تبدأ بنظرة عامة على الجدل الدائر حول الانقسام المعتدل/الراديكالي في تونس. وهذا القسم ضروري لفهم السياق الاجتماعي والسياسي للسياسات الأمنية ويشرح كيف أن الصراع بين القوى المُسمّاة علمانية والأحزاب الدينية قد خلق تسلسلاً هرمياً بين الإسلام الذي تقوده الدولة والإسلام الذي لا تقوده الدولة، مما أدّى إلى إضفاء صفة أمنية على الدين. ويبيّن الجزء الثاني من المقال تطور الأجهزة الأمنية في سياق الحفاظ على النظام الديني. وأخيراً، نُقدّم حالة «الواعظات» في سياق ما بعد الثورة كمثال حاسم على إضفاء صفة أمنية على الإسلام والتعاون بين الأمن وإدارة الشؤون الدينية.

الكلمات المفتاحية: تونس، الأمن، الإسلام السياسي، الجندر، الواعظات

(4) Musina Daniela, *Financial intelligence in Tunisia : entanglements, collusions and the criminalization of informal money exchanges*

Résumé :

(4) موسينا دانييلا، الاستخبارات المالية في تونس: تشابكات وتواطؤات وتجريم الصرافين

غير الرسميين

ملخص :

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على تطوّر التراكيبات المالية/الأمنية في تونس، من منظور علم الاجتماع السياسي الدولي الذي يدرّس تطور الممارسات الأمنية والشرطية من منظور عابر للحدود الوطنية وما بعد استعماري. تتشكّل الشرطة المالية في الجنوب العالمي اليوم عبر مزيج من برامج مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، والتي تقتنر اقتراناً منهجياً وعنصرياً لاستهداف السياقات الآسيوية أو الإفريقية، وبالتالي، تستبعد في حد ذاتها إلى حد كبير الأموال والأرباح التي تستفيد منها السياقات والجهات الفاعلة ذات رأس المال الكثيف والتي يتم غسلها عادةً من أجل التهريب الضريبي.

ولتقديم الحجّة، يصطّف المقال أولاً مع الحسابات السوسولوجية النظرية التي تُفكّك وتتجاوز القومية المنهجية والسياسة الاستثنائية في تحليلات قوة الإكراه في تونس والمنطقة. ويساهم في هذه المنظورات من خلال استخدام مفاهيم التشابك والتجميع والتواطؤ لفهم ممارسات وتأثيرات برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تُفيد هذه المفاهيم في إيضاح الطابع التكويني بالمشاركة (المتداخل) لهذه الممارسات التي تحمل في الوقت نفسه صوراً المنفتحة غير المستقلة المعتمدة على التفاوض، ولكنها تحمل أيضاً طابعها المعقّد والمتشابك (المركّب). وأخيراً، تُفيد في تحديد علاقات الشرعنة (التواطؤات) التي تتبع خطوطاً أفقية وهي تُتيح، في لحظات حرجة معينة، التلاعبات [المناورات] الخطابية والمادية المستخدمة لإعادة مركزية السلطة عمودياً، مما يؤدي في النهاية إلى إعادة تموضع الجهات الفاعلة الأمنية حول السلطة الرئاسية المركزية : وهو تأثير تجلّي بشكل خاص في الانقلاب الذاتي عام 2021 ونتائج المستمرة.

ثمّ يُحاول المقال إعطاء أهمية تجريبية للحجّة النظرية من خلال تتبّع التطورات العملية للاستخبارات المالية والاستباقية، بدءاً من الأشكال العابرة للحدود الوطنية للقوائم السوداء (التي أثرت على تونس في عام 2018) إلى ممارسات التنميط والتتبّع وتجميد الأموال التي يتم نشرها بحسب السياق. وهذه العملية تُؤدّ ثلاثة تأثيرات واضحة في السياق التونسي. أولاً، تُؤدّي إلى توسيع قانوني لتجمّع الشرطة المالية، بما في ذلك نتائج القمعية، وخلق استثناء ينبغي فهمه في طابعه الأدائي والتجريبي والعلائقي، وليس باعتباره مطلقاً وجودياً. ثانياً، إنشاء مؤسسات جديدة تقوم، على الرغم من أنها لا تتمتع بسلطة كبيرة في حد ذاتها وتخضع بشكل أساسي لسيطرة السلطة الرئاسية وسلطة وزارة الداخلية، تقوم بالاندماج في شبكات عبر وطنية وتُفيد في توجيه الاستراتيجيات المنفتحة نحو الجهات المانحة والشركاء الخارجيين.

من بين الأمثلة على ذلك نذكر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (CNLCT) وخاصة اللجنة التونسية للتحليلات المالية (CTFA) التي تحظى بمعظم الاهتمام هنا، بكل معانيها الوظيفية والسياسية المختلفة. إن التجارب باستخدام التقنيات الجديدة، مثل تقنية البلوكشين (blockchain)

[سلسلة الكُتَل أو سلسلة الوحدات المُجمَّعة]، تلعب دورًا هنا (وتماشياً مع اتجاه أوسع واضح في جميع أنحاء القارة الأفريقية) ليس فقط كمارسات انفتاحية لِطمأننة المستثمرين من الدول الأوروبية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وبالتالي الخروج من قوائم العقوبات، ولكن لأنها تعزز الطابع التجريبي والبنوي-التحتي المعاصر لـ «الأمن» الذي يحافظ على أنظمتها ويعيد إنتاجها.

أخيراً، فإن التأثير الثالث الذي تم النظر فيه هو نزع الأهلية عن الاقتصاد غير الرسمي وتجريمه، هذا الاقتصاد الذي يتم التطرُّق إليه هنا من خلال رصد الطريقة التي تكتسبُ بها قنوات الحوالة وشبكات الصَّرافة لتداول الأموال والسلع والأشخاص مركزيةً لِشِرعنة محاولات التحكُّم هذه، والتي يجب تنسيب فعاليتها [النظر إليها نظرة نسبية relativiser]، ولكن لها مع ذلك نتائج عنيفة وغير مؤهلة للاقتصادات الهشة على الحدود التونسية وخارجها. وتتسارع هذه العملية من خلال الدمج التدريجي بين الدوائر غير الرسمية لتداول الأموال وتنقل وعبور المهاجرين وبين مُهربي الأموال والتجار غير الشرعيين.

الكلمات المفتاحية: تونس، غسيل الأموال، التهرب الضريبي، الإرهاب، الفساد

(5) Habane, Anissa « L'ancien centre clandestin de détention de derb Moulay Cherif 1 (casablanca Maroc). Une patrimonialisation impossible ? »

Résumé :

(5) حَبَان، أنيسة «المعتقل السري السابق بدر ب مولاي الشريف 1» (الدار البيضاء، المغرب). التريث [إضفاء صفة التراث] المستحيل؟»
ملخص :

في المغرب، خلال فترة «سنوات الرصاص» (1956-1999) التي تميّزت بكثافة القمع الذي مارسته السلطة الملكية ضد جميع المعارضين السياسيين أو الاجتماعيين، كانت البلاد تضمّ عدة مراكز اعتقال سرّية. ومن بينها مركز شرطة درب مولاي الشريف السابق في الدار البيضاء، والذي كان يعمل من عام 1959 إلى عام 1991. وخلال عدة عقود، ظلّ هذا الموقع السري، وهو مركز النظام القمعي، يقوم باختطاف الناشطين السياسيين والنقابيين والطلاب وحتى الأشخاص المجهولين أيضاً وبتعذيبهم وقتلهم. وبعد وفاة الملك الحسن الثاني عام 1999، أتاحت أدبياتُ السجون باللغتين الفرنسية والعربية الكشف وتقديم معلومات عن ظروف الاحتجاز في هذه الأماكن.

وعند اعتلاء العاهل الجديد محمد السادس العرش عام 1999، أنشأ هيئتين استجابةً لتحركات المجموعات التي تدافع عن الضحايا وحقوق الإنسان. أولاً، هيئة التحكيم المستقلة عام 1999، بهدف تحديد وتعويض الضحايا والمستفيدين من الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. ثم تقوم هيئة الإنصاف والمصالحة (IER)، المسؤولة عن كشف حقيقة الوقائع وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المعارضين خلال فترة محدودة بين عامي 1956 و1999، بهدف تعويض الضحايا وتحليل الأسباب المؤسسية لانتهاكات حقوق الإنسان واقتراح الإصلاحات لمنع تكرارها. وهكذا يُتيح سياقُ المصالحة الوطنية هذا بظهور مراسم إحياء الذكرى في الفضاء العام، وهو أمر محظور حتى ذلك الحين.

في آذار/ مارس عام 2000، نظّم منتدى الحقيقة والعدالة (FVJ)، الذي يجمع مجموعات مختلفة من الضحايا الذين عانوا من القمع، تجمّعاً لما يقارب من 1500 شخص أمام مركز الاعتقال السري السابق في درب مولاي الشريف (CDS-DMC) من أجل المطالبة بتحويله إلى متحف، والبدء بعملية التريث. وفي السنوات التي تلت ذلك، استمرّت عملية التريث من أعلى الهرم، من خلال تعبئة المؤسسات العامة والسياسيين والخبراء والجمعيات والفنانين. وانطلاقاً من ميدان استكشافي، يحلّل هذا المقالُ عمليةً تريث مركز الاحتجاز السري السابق بدر ب مولاي الشريف والذي حشد منذ أكثر من عقدين من الزمن العديد من ناشطي الجمعيات والمؤسسات الذين يميلون إلى الحفاظ عليه ونقله. وفي 2023 أين صارت عملية التريث؟

من خلال الاعتماد على الاستفادة من قصص السجناء خلال «سنوات الرصاص»، ومقالات علمية، ووثائق مكتوبة أو تسجيلات للمؤتمرات المتعلقة بالقضية المطروحة، ولكن أيضاً من خلال مشاهدات ميدانية والعديد من المقابلات شبه المباشرة التي أجريت في عام 2023، أُدرُس ثلاث فترات زمنية. الأولى تتعلق بإنشاء مراكز الاعتقال السرية السابقة في المملكة المغربية بعد الاستقلال، مما يُتيح فهم هذه الفترة المؤلمة والمخزية وغير الصالحة من التاريخ الوطني. أما الثانية فتعود إلى زمن التحرك. ففي غياب استثمار محتمل داخل مركز الاعتقال السري

السابق في درب مولاي الشريف (CDS-DMC)، تم تنفيذ النشاطات حصرياً في الفضاء العام، وبطريقة عابرة ومتواضعة. أما الفترة الثالثة فتعود إلى عملية التتريث التي تعطلت بسبب عدم استعادة المبنى الذي كان يضم مركز الاعتقال السري السابق، مما حال دون استثماره حالياً في وظيفة متحفية ودون تعزيز الحفاظ على الذاكرة وتعليم الأجيال القادمة. يظل الترويج لمركز الاعتقال السري السابق في درب مولاي الشريف (CDS-DMC) قضية تذكارية مهمة في مواجهة عدم اهتمام السلطات وأصحاب السلطة. خاصة وأن تعبئة السجناء السياسيين السابقين في سنوات الـ2000 بدأت تتوقف مع تقدمهم في السن. وهكذا، وفي غياب الإرادة السياسية لتنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة (IER) بتحويل الموقع إلى مشروع للحفاظ على الذاكرة، فإن جميع الأشخاص الذين احتكوا بمركز الاعتقال السري السابق في درب مولاي الشريف (CDS-DMC) بشكل مباشر أو غير مباشر يقعون تحت «الذاكرة الممنوعة» [« la mémoire empêchée »] (ريكور [Ricœur]، 2000، ص 83)، مما يمنع عمل الذاكرة وواجبها من القيام به بالكامل.

الكلمات المفتاحية: التتريث [التحويل إلى ثراث]، مركز الاعتقال السري، الذاكرة، مركز شرطة درب مولاي الشريف سابقاً، متحف، المغرب.

(6) Lizzola, Irène, Plaider la « bonne gouvernance sécuritaire » au Maroc : domestiquer les savoirs de réforme en régime de contrainte consensuelle

Résumé :

(6) ليزولا، إيرين، الدفاع عن «الحوكمة الأمنية الجيدة» في المغرب : تدجين المعارف الإصلاحية في نظام الإكراه التوافقي

ملخص :

منذ انتهاء أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة (IER) في العام 2006، أصبح إرساء «الحوكمة الأمنية الرشيدة» الفكرة المهيمنة على ميول إصلاح المؤسسات الأمنية. وخلال هذه اللحظة المفصلية، فتح النظام المغربي أبواب التعاقد الخارجي لإنتاج المعارف الإصلاحية المتعلقة بالأمن، من خلال الربط التدريجي للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة عبر الوطنية بتطوير السياسات العامة في هذا المجال. إذا كان هذا المعجم الإصلاحي، من ناحية، يعزز الالتزام غير المُسيَّس للجهات الفاعلة والبناء المؤسساتي بمظهر ليبرالي، فمن ناحية أخرى، يشكّل أداة في أيدي المنظمات غير الحكومية المهنية والمُدوّلة، ممّا يُتيح لها إبقاء المناقشة مفتوحة مع السلطات حول القضية الأمنية. ويؤيد النظام، بحثاً عن إعادة الشرعية، خطاب الإنتاج المشترك للسياسات العامة، والذي سيتم ضمانه من خلال إشراك «المجتمع المدني».

فمن ناحية، تقوم المواجهة بين الفاعلين على توافق يؤدي إلى اصطاف مشترك حول المعالجة القانونية والإدارية للإصلاح الأمني. ومن ناحية أخرى، يبدو هذا الإجماع مُقيداً، على مستوى عتبة الانتقاد التي تسمح بها المؤسسات الأمنية. وهكذا فإن المواجهة بين الأطراف تتدرج ضمن نظام إكراه توافقي. وعلى هذا المستوى، يُبنى الإجماع حول الإلزام المتبادل على إقرار خطاب إصلاحي قانوني وإداري يتم تدويله بقوة ويفكّ التعارض في القضايا التي توحد الأطراف وكذلك على القبول المتبادل للمنطق الذي يصاحب انتقائية الشراكة التي تُوطّر مشاركة الجهات الفاعلة النقابية وعبر الوطنية في «الإنتاج المشترك» للعمل العام. وهنا، تلعب مختلف الجهات الفاعلة مع عوامل الإكراه هذه، ابتداءً من اللحظة التي يستفيد فيها كل طرف من المشاركة في ديناميكية الشراكة. وعلى الرغم من تأطير هذا الأمر، إلا أنه يُتيح للجهات الفاعلة النقابية وعبر الوطنية والمؤسساتية شرعاً بعضاً البعض كحاملة لوصفات إصلاحية جيدة.

في البداية، سوف تُناقش بناء الخطاب الإصلاحي المتعلق بإدارة الأمن، من خلال مناقشة إرساء هذا الخطاب في مفردات العبور. وهنا سنركّز على توظيف مفهوم «الحوكمة الأمنية» كما طوّره مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية (CEDHD)، باعتباره الوسيط و«الدّال» المُكَلّف بإقامة الحوار بين مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) والمؤسسات الأمنية المغربية.

ثانياً، سوف يتركز الاهتمام على تسليط الضوء على الوجه الآخر لأسلوب خطاب «البناء المشترك» للأمن، الذي تُنادي به القوّات الأمنية. ويرافق ذلك إرساء أطر الإكراه للمشاركة وانتقائية الشراكة في العمل بحيث لا تُتيح إلا تجمّعاً جزئياً لـ«المجتمع المدني» الراغب في المشاركة في العمل العام بشأن الأمن.

وأخيراً، سننظر في ممارسات نشر الوعي بإصلاح الحوكمة الأمنية، مع التأكيد على الطابع القانوني والإداري التنظيمي [gestionnaire] والإداري التخطيطي [managérial] للخطابات التي تُبررُها والتي توّطر إنجازاتها الملموسة. وهنا، يفرض الخطاب التنموي النيوليبرالي نفسه بقوة باعتباره غراماطيقاً [مجموع قواعد] مشتركاً يُتيح لأكثر الجهات الفاعلة احترافيةً وتدويلاً وأقلها احتجاجاً الاستثمار في ميدان العمل الأمني العام.

يستند هذا المقال على العمل الميداني الذي تمّ إنجازه في المغرب بين عامي 2019 و 2022، لمدة تسعة أشهر متقطعة، في مدينتي الرباط والدار البيضاء، في مقرّات الجمعيات المدروسة (مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية (CEDHD)، ومنتدى الحقيقة والعدالة (FVJ)، ومعهد بروميثيوس)، من خلال إجراء مقابلات شبيهة موجّهة مع أعضائها المؤسسين (أربعة منهم مستخدمون في هذا المقال) والاطلاع على أرشيفاتهم ومنشوراتهم (من تقارير ودراسات وتحقيقات)، ومن خلال الملاحظات غير المشاركة، ضمن إطار الأنشطة (كالمؤتمرات الصحفية والندوات) التي نظمتها هذه المنظمات بالشراكة مع الجهات المؤسسية ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF). وتم استكمال العمل الميداني في الموقع من خلال تحقيقات عرّضية أجريت عن بُعد، خاصة خلال فترة الأزمة الصحية بسبب جائحة كوفيد-19 (من آذار/مارس 2020 إلى آب/أغسطس 2021)، ممّا أتاح إجراء مقابلات شبيهة موجّهة وجمّع مصادراً مكتوبة (الأدبيات الرمادية التي تنتجها المنظمات غير الحكومية وشركاؤها) ومتابعة الأنشطة (المؤتمرات والندوات) المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي للجمعيات. هذه المواد التجريبية المختلفة هي موضوع تحليل نوعي يجمع بين دراسة خطاب الفاعلين وممارساتهم وممارسات التزامهم (الشراكة، والتحقيق النقابي، والتدريب، وما إلى ذلك). وهكذا فإن التحليل المقترح يناقش بناء الحوار «التوافقي»، فضلاً عن القيود التي تُشكّلها، بين الجهات الفاعلة المشاركة في تداول المعارف الإصلاحية المتعلقة بالحوكمة الأمنية.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الحوكمة الأمنية، المنظمات غير الحكومية، حقوق الإنسان، التنمية

(7) Chapi, Ahmed, « Pas de retour à nos maisons sans satisfaction de nos revendications ». Le Hirak du Rif en actes face au Makhzen

Résumé :

(7) "المخزن مواجهة في الريف حراك." مطالع بنات حرق دون ب يوت نالي نعود لن

ملخص :

إذا كان حراك الريف ، (2016-2017)، شمال المغرب، قد تعرض للإخماد نظرا للحملة القمعية الشرسة التي مورست ضده، فإنه تجدر الإشارة أن المحاولات العديدة التي تم نهجها لإيقاف هذه الحركة الاحتجاجية قد أدت، في بادئ الأمر إلى تغذية الدينامية الاحتجاجية. فكرتنا الرئيسية هي أنه إذا كان نشطاء الحركة قد اعتمدوا في البدء وبشكل أساسي على أشكال احتجاجية روتينية (مثل المظاهرات التي يتم الإعلان مسبقاً عن مكانها وزمانها) فإنهم سوف يبدعون على مستوى الأشكال الاحتجاجية (على سبيل المثال، عبر مظاهرات مباغته تسمى «شن – طن» و«قرع الأواني»)، والتجمهر في أماكن جديدة للاحتجاج في مختلف أحياء المدينة وفي الشواطئ، وتحفيز فئات اجتماعية مختلفة على المشاركة الاحتجاجية (والعديد منها شابة و/أو ذات صلة بعيدة بالمجال النضالي)؛ مما جعل هذه السيرورات تساهم في استمرارية الحركة وإعطائها طابعاً غير متوقع. اعتمدت التعبئة على شبكات قرب غير مهيكلة، وعلى أشكال التضامن اليومي وآليات تمثيل المجموعة مثل أداء القسم. استبطن المحتجون بشكل متبادل واجب الاستمرار في الاحتجاج رغم المخاطر، مهما جعل كلفة الرجوع إلى الوراء باهظة. يركز مقالنا على نشطاء مدينة الحسيمة التي كانت معقل الاحتجاج ويستند على عدة مصادر (مقابلات شبه موجهة، ملاحظات ميدانية، فيديوهات، أثار رقمية وصحافة إلكترونية) تم جمعها في إطار بحث دكتوراه قيد الإنجاز. تم إجراء المقابلات بمدينة الحسيمة، وفي عدة مدن أوروبية لجأ إليها جزء من النشطاء، كما تم إجراء مقابلات أخرى عبر الإنترنت. لتبيان خلاصتنا بشكل تجريبي، قمنا باختيار فترات زمنية احتجاجية ظهرت لنا كمنعطفات في سيرورة حراك الريف. سنرى أولاً الظروف التي برزت فيها هذه الحركة التي ترفض تواجد التنظيمات سواء كانت حزبية أو نقابية أو جمعوية. خلال الأشهر الأولى (أكتوبر – 2016 فبراير 2017) اتسمت الأشكال الاحتجاجية بطابعها الروتيني (وقفات، مسيرات معلنة مسبقاً في الزمن والمكان، إضرابات). لكن، أمام تواجد القوات العمومية في الساحات الرئيسية للمدينة، سنرى في الجزء الثاني كيف سيبتكر النشطاء خلال نهاية شهر فبراير 2017 مظاهرات مباغته لتجاوز التواجد الأمني والخروج مجدداً إلى الشارع. في الجزء الثالث، سنرى أن محاولات تجاوز الحركة من طرف والي الجهة والمنتخبين المحليين أفرزت نتائج عكسية، حيث أنها ستساهم في الانتشار المجالي للاحتجاجات وسيشجع النشطاء في تنظيم تجمعات في مختلف أحياء المدينة ولعدة أيام، مما سينتج حالة من التماهي الجماعي جعل الحراك واقعاً معاشاً بشكل يومي. وأخيراً، عندما سيتم الشروع في حملة الاعتقالات الواسعة التي ستطال قادة الحراك خلال نهاية شهر ماي 2017، سنبين استمرار الاحتجاج في الأسابيع

التالية عن طريق أشكال مختلفة مثل الوقفات الليلية في الأحياء، قرع الأواني والمسيرات (بعضها في الشواطئ)، بفضل النشاط المنخرطين في شبكات التعبئة والذين لم يطلهم الاعتقال لحظتها. سيستمر هؤلاء في الاحتجاج رغم ارتفاع كلفة المشاركة نظرًا لميلهم للاحتجاج في الشارع ونتيجة لانخراطهم في أشكال مختلفة طوال السيرورة الاحتجاجية (كالمظاهرات المباشرة و الوقفات في الأحياء) يتسم تقسيم العمل النضالي في الحراك الشعبي ببعد أكثر ليونة مقارنة مع التنظيمات النضالية التقليدية وهذا ما ساعد على استمرارية الحركة وتنوع أشكال وأماكن الاحتجاج وفئات المشاركين.

فهرس الكلمات المفتاحية : الأشكال الاحتجاجية، القمع، الحراك، الريف،
المغرب

(8) فان هام، جيل، *2017* *2007* *الانتخابات* *الجزائرية* *البرلمانية* *الوطنية* *الجزائرية* *2017*.

ملخص :

يميل التحليل الانتخابي إلى التقليل من أهمية الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة ذات التعددية المحدودة. ومع ذلك، يبقى من المهم تحليل السلوك الانتخابي خلال الانتخابات التي لا توجد فيها رهانات - أو بشكل أكثر دقة، تلك التي يكون رهانها هو الوصول إلى السلطة - حيث يمكننا ملاحظة تنوع أشكال معارضة السلطة أو على العكس من ذلك، فهم أفضل للشبكات التي يمكن للسلطة الاعتماد عليها. إن الهدف من هذا المقال بالتحديد هو توصيف الأسس الاجتماعية الإقليمية لدعم ومعارضة قوى السلطة في الجزائر بين عامي 2007 و 2017. ويقوم التحليل نفسه على جمع منهجي للبيانات على مستوى الولايات والبلديات وخرائطها وتقاطعها مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الأقاليم. مما أتاح استخلاص بعض الملاحظات من ذلك.

أولاً، يُمثّل عدم المشاركة والأصوات الباطلة أو الفارغة، باتجاه متزايد، جغرافيةً مستقرّةً إلى حد ما، أكثر حضرية منها ريفية. بعد ذلك، تُظهر أحزاب الكتلة الحاكمة (جبهة التحرير الوطني FLN والتجمع الوطني الديمقراطي RND) وأحزاب المعارضة جغرافيةً متغيرةً للغاية، ولا تسمح بتحديد معادل مستقرّة، مع استثناء ملحوظ هو دعم بعض أحزاب المعارضة في منطقة القبائل. وأخيراً، تمكّنت كتلة السلطة عام 2017 من الحفاظ على مواقعها في 80 ٪ من البلديات التي كانت تتولّى السلطة فيها، مما يشير إلى قدرتها على الحفاظ على نفوذها على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني. وفي المناطق الحضرية، يبدو الدعم للسلطة محدوداً جداً، وتتميز المعارضة في المقام الأول بمشاركة منخفضة جداً وتتميز بأهمية الأصوات الباطلة أو الفارغة. وهذه الصورة المكانية لا تقتصر على الجزائر فحسب، بل توجد في عدد من الأنظمة السياسية والانتخابية المغلقة. وهي تعكس الدعم الضعيف للنظام من جانب الطبقات الشعبية الحضرية و/أو الطبقات الوسطى الفكرية المتمركزة في المدن الكبرى. على العكس من ذلك فإن المشاركة الانتخابية ودعم السلطة - حتى لو ظلّت أقليةً بالنسبة للسكان في سن التصويت - هي أعلى في المناطق الريفية والمحيطية، على الرغم من وجود اختلافات إقليمية ومحلية هائلة كما يُبيّنُهُ مثلاً منطقة القبائل، المعقل الحقيقي للمعارضة للسلطة. وهذا يوضح بلا شك قدرة معينة لدى السلطة على تعبئة جزء من الناخبين عبر شبكاتها. رغم ذلك، من وجهة النظر هذه، يشير التحليل إلى تناقض. فمن ناحية، إن الكتلة الحاكمة قادرة على الاعتماد على الشبكات المحلية في جزء كبير من البلاد، مما يُتيح لها الحفاظ على هيمنتها على جزء كبير من المجالس المحلية والوطنية. ومن ناحية أخرى، يسلّط التحليل الانتخابي الضوء على غياب استقرار القاعدة الاجتماعية الإقليمية لكتلة جبهة التحرير الوطني FLN والتجمع الوطني الديمقراطي RND.

الكلمات المفتاحية: 2007-2017، الجزائر، بلدية، ولاية، الانتخاب

(9) Cheba Fatima, Ouaras, Karima, « Les systèmes de santé en Algérie entre arabisation, défrancisation et anglicisation » »

Résumé :

(9) شابة، فاطمة، أوراس، كريمة، « الأنظمة الصحية في الجزائر بين التعريب وإلغاء الفرنسية والنكزة [إضفاء طابع إنكليزي] »

ملخص :

لا تزال المسألة اللغوية في الجزائر تستنهض المجتمع الجزائري وتثير اهتمام المجتمع العلمي وتُذهل المراقبين بما تتسبب به من تعقيد وعدم استقرار. وكورشة لا تنتهي، كما هو الحال في جميع البلدان المغاربية، تتطور وفقاً للسياقات السياسية والوطنية والدولية المتغيرة باستمرار. فبعد عقود طويلة من التوترات والإسقاطات الأيديولوجية التي ظلت غير مكتملة، لا تزال هذه المسألة تُطرح بنفس الحدة في الجزائر، ولا تزال تخضع لرهانات أخرى غير لغوية. إن المعالجة «غير العقلانية» المخصصة لها انتهت إلى إنتاج اضطرابات اجتماعية معيقة وإلى التسبب بحالات تؤثر في العديد من القطاعات الحيوية في الجزائر. وقطاع الصحة واحد منها، وليس آخرها، لأنه يشكل العالم الناطق بالفرنسية بامتياز في الجزائر، وهو عالم تصطدم به وجهاً لوجه سياسة التعريب التي دعت إليها الجزائر منذ استقلالها عام 1962 وسياسة النكزة [إضفاء طابع إنكليزي] [anglicisation] المتسرعة التي يبدو أنها تجذب انتباه ما يسمى بالجزائر «الجديدة» في مرحلة ما بعد الجراك.

وكمساحة للقاء والصراع اللغوي، تكشف الأوساط الصحية في الجزائر عن خريطة معقدة من حيث الممارسات اللغوية حيث نرى اختلاط طاقم التمريض المُتفرنس - تبعاً لدراسته - بالموظفين الإداريين المُستعربين بشكل متزايد - تبعاً لدراستهم أيضاً - وبالمرضى الذين لديهم ممارسات لغوية متعددة فعالة (العربية الجزائرية والبربرية والفرنسية). في هذا الفضاء الذي يتم فيه بسخاء تقديم الرعاية والمشورة، تتزايد صعوبة التواصل الذي يصبح عرضة لسوء الفهم والشكوك والغموض.

وتماشياً مع الأعمال النادرة المخصصة للممارسات اللغوية في الأوساط الصحية، يهدف هذا المقال إلى تفسير مدى تعقيد الخريطة اللغوية التي تُميّز بنية المستشفى في السياق الجزائري. فالدراسة التي يقوم بها المقال تندرج في الأساس ضمن مجال علم اللغة الاجتماعي وتحليل الخطاب ولكن دون إغفال إضاءات العلوم الاجتماعية في مجملها. وتركز هذه الدراسة على أحدث التدابير السياسية اللغوية المفروضة على هذا القطاع وتبحث في عدم استقرار ممارساته اللغوية.

إن الاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة وضعت المسألة اللغوية في قلب المناقشات، متجنباً بذلك الصعوبات المتعددة التي واجهتها على الصعيد الوطني والدولي. وقد أدى هذا الوضع إلى التشكيك في مكانة اللغات الوطنية والأجنبية، وبدأ في إعادة النظر في أولوية إحداهما على الأخرى.

ونظراً لأن أوساط الرعاية الصحية متعددة اللغات في جوهرها وأن أغلبها ناطقة بالفرنسية فإنها تتعرض بشكل متزايد للأمر المُثلث : «التعريب، وإلغاء الفرنسية، والنكزة». وإذا كانت اللغات الموجودة في الأوساط الاستشفائية الجزائرية تتطور على ما يبدو في منظور متناغم

إلى حد ما فإن الرهانات المحيطة بها تميزها ببصمة نزاعية يمكنها أن تززع استقرار أدائها الفعلي المتمثل في الاستجابة للأهداف الصحية. ولأنَّ هذا الوضع يكشف عن التوترات والصراعات التي تشهدها الأوساط الاستشفائية الجزائرية فقد بدأ يثير قلق العاملين في مجال الصحة.

واستنادًا إلى مقارنة نوعية وشاملة، تهدف هذه الدراسة إلى بحث القضايا الكامنة وراء التوجه السياسي الجديد فيما يخص الخيارات اللغوية الداعية إلى إحلال اللغة الإنكليزية محل اللغة الفرنسية في الجزائر. وهذا الوضع الجديد ليس سوى ثمرة التوترات الدبلوماسية المتكررة بين الجزائر وباريس، والتي ترتبط بشكل رئيسي بقضايا تذكارية. ونظرًا لعدم التمكن من حلّ هذه المشكلات الأخيرة وتنظيفها بشكل موضوعي، عكفنا على إلغاء الفرنسية وعلى اعتماد الإنكليزية [النكلزة] بعد محاولتنا التعريب. تحاول الدراسة الحالية بحث هذا الوضع الجديد في السياسة اللغوية في الأوساط الاستشفائية الجزائرية، انطلاقًا من تحليل البيانات الخاصة بتحقيق نوعي أجرى لدى الفاعلين في مجال الصحة في المركز الاستشفائي الجامعي بمستغانم. يُبيِّن التحليل أن تعريب هذا القطاع ومن ثم الرغبة في إضفاء الطابع الإنكليزي [النكلزة] عليه هما في الواقع مجرد محاولة «لإلغاء فرنسة» القطاع الناطق بالفرنسية بامتياز. وبدون أخذ توقعات المهنيين الصحيين والمجتمع الجزائري ككل بعين الاعتبار فإن هذه القرارات الأمرة والقسرية قد تتصادم مرة أخرى مع الديناميكيات الميدانية التي تخضع لمنطق معقد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ قطاع الصحة؛ السياسة اللغوية؛ التعريب؛ النكلزة [إضفاء طابع إنكليزي].